

وزارة المالية

قرار رقم ٥٧١ لسنة ٢٠١٠

بشأن تعديل النموذج رقم (٣) إخطار بالقيمة الإيجارية

والضريبة المقدرة على العقارات المبنية

الوارد بقرار وزير المالية رقم ٤٩٤ لسنة ٢٠٠٩

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة على العقارات المبنية الصادر بالقانون

رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٩٣ لسنة ٢٠٠٩ ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٤٩٤ لسنة ٢٠٠٩ بشأن إصدار النماذج والإقرارات

والسجلات المنصوص عليها فى قانون الضريبة على العقارات المبنية وتعديلاته ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يُستبدل النموذج رقم (٣) إخطار بالقيمة الإيجارية والضريبة المقدرة على العقارات المبنية

الوارد بالقرار الوزارى رقم ٤٩٤ لسنة ٢٠٠٩ بالنموذج المرفق ، ويُعمل به فى شأن تطبيق

أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية ولائحته التنفيذية .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر فى ٢٤/٨/٢٠١٠

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالى



إشعار

بالهيئة القضائية الإدارية والقضائية المصرية على التقاريات القضائية

رقم الملف:	
الجهة:	

وزارة القضاء
مجلس القضاء الإداري
مجلس القضاء القضائي
مجلس القضاء
مجلس القضاء
مجلس القضاء

البيان:

البيان:

البيان:

شعبة قضائية - وحدة

تعتبر أن نظام القضاء الإداري والقضائي المصري، الذي تم إقراره في سنة ١٩٦٠، لا يتواءم مع التطورات القضائية الإدارية والقضائية على الوحدة القضائية

في سنة ١٩٦٠، تم إقرار نظام القضاء الإداري والقضائي المصري، الذي تم إقراره في سنة ١٩٦٠، لا يتواءم مع التطورات القضائية الإدارية والقضائية على الوحدة القضائية

في سنة ١٩٦٠، تم إقرار نظام القضاء الإداري والقضائي المصري، الذي تم إقراره في سنة ١٩٦٠، لا يتواءم مع التطورات القضائية الإدارية والقضائية على الوحدة القضائية

وتعتبر أن نظام القضاء الإداري والقضائي المصري، الذي تم إقراره في سنة ١٩٦٠، لا يتواءم مع التطورات القضائية الإدارية والقضائية على الوحدة القضائية

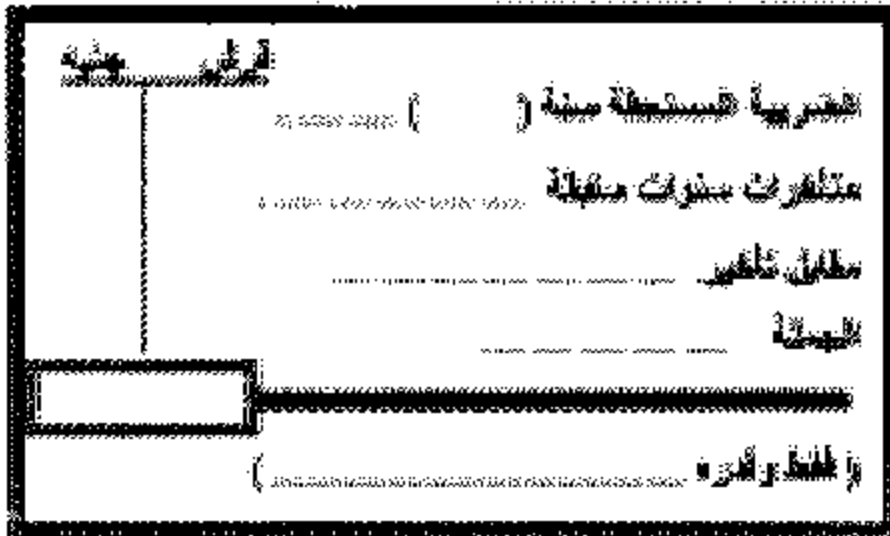
لوزير

رئيس الهيئة القضائية

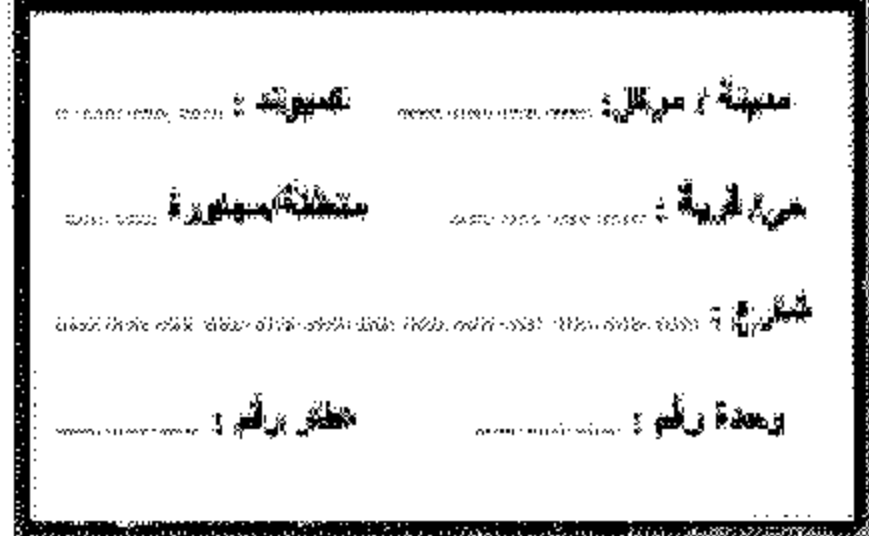
مجلس

رئيس الهيئة القضائية

الهيئة القضائية



الهيئة القضائية



إرشادات عامة

- ١- يتم صياغة التشريعات في مصر من قبل مجلس الوزراء والقوانين التي تصدرها هي القوانين.
- ٢- يتم صياغة التشريعات في مصر من قبل مجلس الوزراء والقوانين التي تصدرها هي القوانين.
- ٣- يتم صياغة التشريعات في مصر من قبل مجلس الوزراء والقوانين التي تصدرها هي القوانين.
- ٤- يتم صياغة التشريعات في مصر من قبل مجلس الوزراء والقوانين التي تصدرها هي القوانين.
- ٥- يتم صياغة التشريعات في مصر من قبل مجلس الوزراء والقوانين التي تصدرها هي القوانين.
- ٦- يتم صياغة التشريعات في مصر من قبل مجلس الوزراء والقوانين التي تصدرها هي القوانين.
- ٧- يتم صياغة التشريعات في مصر من قبل مجلس الوزراء والقوانين التي تصدرها هي القوانين.
- ٨- يتم صياغة التشريعات في مصر من قبل مجلس الوزراء والقوانين التي تصدرها هي القوانين.
- ٩- يتم صياغة التشريعات في مصر من قبل مجلس الوزراء والقوانين التي تصدرها هي القوانين.
- ١٠- يتم صياغة التشريعات في مصر من قبل مجلس الوزراء والقوانين التي تصدرها هي القوانين.

